ويخلق الفعل بحيث ما من هذا الفعل اي بالنسبة اليه بمنزلة المشروط من الشرط
فالقدرة كالمشروط والفعل كالشرط فكما لا يوجد المشروط بلا شرط كذلك لا توجد
القدرة الحادثة بلا فعل ويجوز ان يوجد الفعل بدون قدرة حادثة اذ يجوز ان يوجد الشرط
بلا مشروط وهذه القدرة اي المسماة بالممكنة شرط التكليف مقدمة عليه ضرورة
وجوب تقدم الشرط على المشروط وهي عبارة عندهم اي عند اهل السنة عن سلامة
الالات اي الات الفعل وصحة الاسباب اي اسبابه بناء على ان من كان كذلك اي سليم
الالات وقد صحت له الاسباب فان الله تعالى يخلق له القدرة عند الفعل كذا اجرى سبحانه
العادة لا يسال عما يفعل سبحانه ومن مشايخنا معشر اهل السنة من ذهب الى ان
القدرة المقابلة للممكنة اعني الميسرة بشرائط التاثير تتقدم على الفعل وبالله التوفيق

الاصل الثالث ان فعل العبد وان كان كسبا له فهو واقع بمشية الله تعالى وارادته
وهو عطف تفسير للمشية فارادته تعالى متعلقة بكل كائن غير متعلقة بما ليس بكائن
فهو تعالى مريد لما شاء من الكفر وغيره من المعاصي كما هو مريد للخير من ايمان وغيره
من الطاعات ولو لم يرده اي الشر لم يقع هذا هو الحق وهذا السلف وقد اتفقوا
على جواز اسناد الكل اليه جملة فيقال جميع الكائنات مرادة لله تعالى ومنهم من منع التفصيل
فقال لا يقال انه يريد الكفر والفسق مأمورا به كما ذهب اليه بعض العلماء من ان الامر
هو الارادة وعند الالتباس يجب التوقف عن الاطلاق الى التوقيف اي الاعلام من
الشارع ولا توقيف في الاسناد تفصيلا قالوا وما ذكرنا من صحة الاطلاق اجمالا لا تفصيلا
كما يصح بالاجماع والنص ان يقال الله خالق كل شيء ولا يصح ان يقال خالق القاذورات وخالق القردة
والخنازير مع كونها مخلوقة له اتفاقا وكما يقال له ما في السموات والارض اي هو مالكها
ولا يقال له الزوجات والاولاد لايهامه اضافة غير الملك اليه ومنهم من جوز ان يقال الله
مريد للكفر والفسق معصية معاقبا عليها وهو قول المحققين كما نسمعه من تنبيه على ان
تسمية بعض الكائنات شرا بالنسبة الى تعلقه بنا وصدوره منا لا بالنسبة الى صدوره
عنه تعالى بخلقه الشر ليس قبيحا اذ لا قبيح منه تعالى لا يسال عما يفعل وعند المعتزلة انه

حقيقة منه

القردة بيان

لايهامه الكفر وهو ان الظلم والكفر والفسق منه

انه انما يريد من افعال العباد ما كان طاعة وسائر المعاصي والقبائح واقعة بارادة العبد
على خلاف ارادة الله تعالى فانه انما يريد عندهم عدم وقوعها ويكره وقوعها وزعموا انه يريد
من الكافر الايمان وان لم يقع لا الكفر وان وقع ويريد من الفاسق الطاعة لا الفسق
كذلك قالوا اولا في التمسك على زعمهم قال الله وما الله يريد ظلما للعباد اي ظلما منا
للعباد كما نشأ منهم هو اذ الظلم كائن من العباد بلا شك فهو ليس مراد الله تعالى ومثله قوله
تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين وقالوا ثانيا ارادته ظلمهم اي ظلم العباد لانفسهم ثم عقابهم
عليه ظلم فهو منزه عنه سبحانه وهذا متمسك عقلي وقالوا ثالثا قال الله تعالى ان الله لا يامر
بالفحشاء وقال تعالى ولا يرضى لعباده الكفر وقال تعالى والله لا يحب الفساد قالوا فالكفر
والفساد كائن والمحبة تلازم الارادة بل ليست غيرها فالفساد ليس بمراد وعلى هذا
المنوال استدلالهم بالايتين اللتين قبلها وقالوا رابعا قال الله تعالى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون دل على انه اراد من الكل العبادة والطاعة لا المعصية
وهذا التمسك بالايات المذكورة بناء منهم على تلازم الارادة والمحبة والرضى والامر
عندهم ولا يتعلق واحد منها بدون تعلق سائرها بل لا تغاير بينها الا بحسب واحد
عندهم وقوله ولان عطف على مقدر دل عليه الكلام السابق اي المعاصي والقبائح واقعة
بارادة العبد للايات السابقة ولان ارادة القبيح قبيحة والامر عندهم بغير امره و
والخطء سفه والسفه محال على الله تعالى وهذا متمسك عقلي وما قبله من الايات
نقلي وسيأتي الجواب عن الجميع ولنا في الاستدلال على ان ارادته تعالى متعلقة بكل كائن
غير متعلقة بما ليس بكائن اطباق الامة من عهد النبوة على هذه الكلمة وهي قولهم
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فانعقد اجماع السلف على قولنا ولنا قوله ان لو يشاء
الله لهدى الناس جميعا اي لكنه شاء هداية بعض واضلال بعض كما دل عليه قوله تعالى
وما تشاؤون الا ان يشاء الله والاية الاتية تلوها وقوله تعالى ولو شاء لهداكم
اجمعين وقوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها و
وقوله تعالى وما يشاؤون الا ان يشاء الله وهو قد شاء المعاصي وقوعها فكانت

Copyright King Saud University